التحولات الاقتصادية وتأثيرها علي الطبقة الوسطي

بركـــة عبـــد الغني بـــــــدوي (*)

مقدمة

شهد المجتمع المصري منذ نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وصولاً للوقت الراهن مجموعه من التحولات علي كافه المستويات اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا واعلاميًا(سالم، ٢٠٠٩ : ٢٨٥)، وقد يبدأ التحول من أعلى حيث الثقافة، أو من أسفل حيث الاقتصاد والثروة، أو من البشر باعتبارهم هم كتلة سكانية تتولد عنهم كثافة اجتماعية قادرة علي إبداع التقدم والتطور، وقد تكون التحولات ذات طبيعة إيجابية إذا كانت لصالح القوى الغالبة في المجتمع، أو إذا تمكنت من دفع المجتمع علي طريق التقدم، أو إذا ساعدت علي تطوير ورفع القدرة التكيفية للمجتمع، وفي هذه الحالة يكون بناء المجتمع الذي نتج عن التحول أفضل كثيراً من البناء السابق علي التحول، وفق مؤشرات إنسانية عديدة، وتصبح التحولات ذات طبيعة سلبية إذا تم احتكار نتائج التحول من قِبل قوة اجتماعية محددة، أو أن تظهر ظروف تدفع بالمجتمع إلي طريق التراجع بدلا من التقدم، أو أن يسلم التحول إلى تآكل القدرة التكيفية للمجتمع، علي خلاف ذلك تشكل التحولات الإيجابية قيماً مضافة لرأس مال المجتمع بينما تشكل التحولات السلبية قيماً مستبعدة أو منتقصة تضعف إمكانياته وتهدر موارده (ليله، ٢٠١٥: ٢٣٧).

وحتى تتضح الرؤية فقد واجه الاقتصاد المصري في الآونة الأخيرة الكثير من المشكلات التي تهدد دعم استقرار الاقتصاد الكلي، وهذا ما يتكشف من خلال ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات الادخار. ويعود انخفاض معدل الادخار القومي في مصر- الذي يعد من أدنى معدلات الادخار في العالم- إلى العديد من الأسباب، الأول منها: الانخفاض الحاد والملحوظ لمتوسط دخل الفرد مصحوباً بانخفاض القوة الشرائية، ومن ثم تآكل الموارد المادية للفرد في الاستهلاك دون التفكير في الادخار، الأمر الثاني: المعدلات المرتفعة للتضخم، والتي تتسبب في انخفاض القوة الشرائية للجنية المصري، ومن ثم صعوبة إشباع الاحتياجات الأساسية، كما أن معدلات التضخم تفوق

(*) هذا البحث مستل من رسالة الدكتوراه الخاصة بالباحثة، وهي بعنوان: [آليات تكيف الطبقة الوسطى مع التغيرات الاقتصادية دراسة ميدانية علي إحدى شرائح الطبقة الوسطي بمدينة سوهاج]، وتحت إشراف: أ.د. مديحة أحمد عبادة- كلية الآداب – جامعة عين شمس & أ.د. شادية أحمد مصطفى – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

معدلات الفوائد علي الودائع في البنوك، مما يقلل الرغبة في الادخار من الأساس، أما الأمر الثالث: فهو الميل المبالغ فيه للاستهلاك (عوض، ٢٠١٠: ٤٢١)

أولا: إشكالية الدراسة

إذا تأملنا بناء مجتمعنا المصري في عصر الألفية الثالثة فسوف نجد أن الموضوعات والقضايا التي تُناقَش على ساحته، وتشكل جوهر تفاعلاته تختلف عن ذي قبل. وهو الأمر الذي يفرض مناقشة هذه التفاعلات من منطق جديد، وتأكيد لذلك أننا إذا تأملنا العقود الأخيرة من القرن العشرين، فسوف نجد أن حالة من السلبية قد سيطرت على المجتمع، بخاصة طبقته الوسطى. التي تشكل عموده الفِقَري، حيث انسحبت هذه الطبقة إلى نوع من التآكل الذاتي، سواء كان التآكل ماديا، بسبب تساقط أغلب عناصرها إلى ساحة الطبقة الدنيا، إضافة إلى تآكل معانيها. فسقطت مساحات كبيرة من أخلاقها، وانتشرت على ساحتها بديلاً لذلك قيم الفساد والانتهازية، وإجادة اللعب " بالبيضة والحجر" حسبما يذهب المثل المصري الدارج (ليله، ٢٠١٥: ٧).

لقد مرت مصر بالعديد من التحولات خلال النصف الثاني من القرن الماضي، والعقد الأول من القرن الحالي، وقد ألقت مجمل هذه التحولات في السياسات الاقتصادية بتداعياتها على البناء الطبقي للمجتمع، وأصبحت الفرصة مواتية للطبقة الرأسمالية لتمارس ضغوط على الحكومة من أجل المزيد من الامتيازات والضمانات، مما ساهم في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتدنى مستوى المعيشة وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع بصفة عامة والطبقة الوسطى بصفة خاصة، فكانت عرضة للتهميش الاجتماعي والأيديولوجي، حيث ترهلت وتشرذمت وفقدت قوتها ومكانتها الوظيفية والمادية والاجتماعية، فضلاً عن انهيار وضعف منظومة القيم والأخلاق وانتشار الفساد بحيث أدت إلى إضعاف ارتباط الإنسان المصري بمجتمعه وهشاشة انتمائه له (عبد المطلب، ٢٠١٧: ٢٦)

واتساقا مع برامج الحماية الاجتماعية ، فإن دعم السلع الغذائية كان يتزايد بشكل مستمر خلال هذه الفترة، إذ ارتفع من ١٦.٨ مليار جنيه في ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ إلى ٣٩.٤ مليار جنيه في ٢٠١٤/ ٢٠١٥ ثم إلى ٨٧ مليار جنيه في ٢٠١٨/ ٢٠١٩ و ٨٩ مليار جنيه في ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ ، وكذلك تزايدت قيمه المزايا الاجتماعية التي تتحملها الموازنة العامة من ٤.٥ مليار جنيه في

٢٠٠٩/ ٢٠١٠ إلى ٤١ مليار جنيه في ٢٠١٤/ ٢٠١٥، ثم وصلت ٧٦ مليار جنيه في ٢٠١٨/ ٢٠١٩ ، و ١٢٨.٩ مليار جنيه في ٢٠١٩/ ٢٠٢٠، و١٨١.١ مليار جنيه في ٢٠٢٠/ ٢٠٢١ وكان ذلك لتمويل برامج الحماية الاجتماعية لمواجهه آثار البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي على الطبقات الفقيرة. من خلال برنامج للتحول إلى الدعم النقدي واستهداف الفئات الفقيرة بشكل مباشر.

ويعكس هذا التطور في قيم الدعم خلال السنوات العشر الماضية وجود تحول من دعم الطاقة، وعلى رأسها البترول والكهرباء والتي تتسم بالاستهلاك الأعلى من قبل الطبقات الأقل دخلاً إلى دعم الغذاء والبرامج الاجتماعية التي تتسم بالاستفادة الأعلى من قبل الطبقات الأقل دخلاً، لزيادة العدالة التوزيعية ومكافحة الفقر(تقرير التنمية البشرية، ٢٠٢١: ٩٢).

ثانياً: أهمية الدراسة

توجد حاجة تطبيقية ملحة إلى دراسة تحولات وأنماط حياه الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها تحديدا، حيث تعد بمثابة العمود الفقري للمجتمع ومحور التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والمحرك الرئيسي للتجارب الإنمائية الناجحة، وتطوير وتحديث البنية الاجتماعية. ومن هنا جاءت أهمية رصد تأثير التحولات الاقتصادية التي شهدها المجتمع المصري خلال الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠٢٠ علي أوضاع الطبقة الوسطي بشرائحها المختلفة حيث تقلص حجمها في السنوات الأخيرة، والتدهور الواضح في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية نتيجة الانخفاض الشديد في دخلها الحقيقي والفجوة الواسعة بين الدخل والأسعار مما أدى بها إلى اللجوء للعديد من الآليات التي تسعي بها إلى التكيف مع تلك التغيرات.

ثالثاً: أهداف الدراسة:-

ينطلق البحث الراهن من فرضية مفاداها أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري مرت بالعديد من التغيرات، وعليه أمكن صوغ هدف رئيس للوقوف على صحة هذه الفرضية مفاداه: التعرف علي آليات تكيف الطبقة الوسطى مع التحولات الاقتصادية في المجتمع المصري،

ولقد انبثق من هذا الهدف الرئيس بعض الأهداف الفرعية على النحو التالي:

١- التعرف على آليات تكيف الطبقة الوسطى مع إلغاء الدعم في المجتمع المصري.

٢- التعرف على النتائج المترتبة علي ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:-

لقد مر الاقتصاد المصري بالعديد من التغيرات لذلك يفرض السياق طرح سؤال مفاداه:

" ما هي آليات تكيف الطبقة الوسطى مع التحولات الاقتصادية في المجتمع المصري

وتأسيساً على ذلك جاء البحث الراهن للإجابة علي السؤال السابق ، بهدف رتق الفجوة المعرفية المرتبطة بموضوعه، والتوصل إلى صور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مصر، وعليه انبثق من هذا السؤال تساؤلات فرعيه

١- ما هي آليات تكيف الطبقة الوسطي مع إلغاء الدعم في المجتمع المصري؟

٢- ما هي النتائج المترتبة على ارتفاع أسعار السلع والخدمات؟

خامساً: نمط الدراسة وأساليبها المنهجية وأدواتها وأساليب التحليل الاحصائي

(أ) نمط الدراسة:

تعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية تستهدف وصف وتحليل التحولات الاقتصادية للمجتمع المصري، حيث تستهدف الدراسات الوصفية تقرير خصائص ظاهره معينه، ودراسة الظروف المحيطة بها، مع تسجيل دلالاتها وخصائصها وتصنيفها وكشف ارتباطها بمتغيرات أخرى، وتحاول الباحثة في هذه الدراسة التعرف علي التحولات الاقتصادية وتأثيرها علي الطبقة الوسطي.

(ب) الاسلوب المنهجي للدراسة:

اعتمدت الدراسة الراهنة في اسلوبها المنهجي علي المنهج الوصفي التحليلي، حيث انه المنهج الذي يعبر عن الظاهرة الاجتماعية كما توجد في الواقع بصورة كيفية من خلال رصد التغير الذي طرأ علي المجتمع المصري في الآونة الأخيرة، والتحليلي من خلال ربط الأسباب بالنتائج التي ترتبت علي تلك التغيرات حيث كان للطبقة الوسطي النصيب الأكبر من التأثر بتلك التغيرات

كما اعتمدت علي منهج المسح الاجتماعي وذلك لأن استخدام هذا المنهج في مثل هذه الدراسات التي تسعى إلى وصف وتحليل الظاهرة أو المجتمع المدروس، يتيح الفرصة للحصول على أكبر قدر من المعلومات ومعرفة الأبعاد الحقيقة للظاهرة.

(جـ) أدوات الدراسة

لما كان الهدف الرئيس للدراسة الراهنة يتمثل في محاولة التعرف على آليات تكيف الطبقة الوسطى مع التحولات الاقتصادية في المجتمع المصري فقد استخدمت الدراسة الأدوات الآتية:

١- استمارة الاستبيان.

٢- المقابلة.

سادساً: عينة الدراسة

تتمثل عينة الدراسة في ابناء الطبقة الوسطي وقد تم اختيارهم وفقا لهذه الشروط

وقد تم اختيار مفردات هذه العينة وفقاً لمجموعة من الشروط وهي:-

١- أن يكون المبحوث ممن يعملون في إحدى المؤسسات الحكومية (موظفين ومدرسين)

٢- أن يكون المبحوث متزوج وأن تكون أسرته مكونة من الزوج والزوجة وعدد من الأبناء على الأقل واحد.

٣- أن يكون مضى على عمله أكثر من خمس سنوات.

٤- أن يكون دخله الشهري لا يقل عن ٥٠٠٠ جنيه حيث أوضح الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن متوسط الأجر الشهري للأسرة بلغ ٦٩٠٥٩.٦ جنيهاً سنويا لعام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ (أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ ، ٢٠٢٠: ٧٥).

سابعاً: مجالات الدراسة

١- **المجال الجغرافي:** ويقصد به المنطقة التي سوف تجري فيها الدراسة ولقد تم اختيار مدينه سوهاج، ولقد اختارت الباحثة مدينه سوهاج نظراً لكونها مدينه حضرية تتطابق مع شروط عينة الدراسة ونظراً لارتفاع نسبه الموظفين بها.

٢- **المجال البشري:** ويقصد به الفئات البشرية التي أجريت عليها الدراسة، وقد تمثلت في بعض المدرسين من أبناء الطبقة الوسطي في مدينة سوهاج.

٣- **المجال الزمني:** استغرقت الدراسة الميدانية الفترة منذ بداية شهر مارس ٢٠٢٣ وحتى شهر سبتمبر من نفس العام، وخلال هذه الفترة قامت الباحثة بإعداد صحيفة الاستبيان ودليل المقابلة المتعمقة، وقامت

بعرضها على المشرفين والمحكمين وتطبيقها في الميدان، ثم تحليل البيانات التي تم جمعها واستخلاص النتائج.

ثامناً: الدراسات السابقة

وعلى ضوء التجارب الدولية نجد دراسة (بن داودية وهيبة) التي تشير إلى أن هناك بعض المبادئ التوجيهية لإصلاح سياسات الدعم وهي إصلاح أنظمة التسعير، فيمكن اعتماد آلية الخفض التدريجي للدعم، عن طريق إجراء زيادات في أسعار الطاقة على نحو تدريجي على المدى القصير، والتوجه إلى إلغاء الدعم الضمني والصريح وتحريك الأسعار لتتساوى مع أسعار التكلفة علي المدى الطويل، علي أن يتم الانتقال التدريجي نحو أهداف المدى الطويل المتمثلة في التخلص نهائيا من الدعم خلال فترات انتقالية تتناسب وقدرة كل دولة علي بناء قدراتها، وتنفيذ تدابير فاعلة في مواجهه الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تلك الإصلاحات، وتصميم واستحداث شبكات أمان اجتماعي أكثر فعالية من حيث التكلفة والتوجيه، خلال الفترات الانتقالية(وهيبه، ٢٠١٧)، وحتى تتضح الرؤية أكدت لنا دراسة (حسن عزام) أن زيادة أسعار الطاقة كان لها تأثير على رفاهية المصريين ويشمل ذلك كافه شرائح الدخل، حيث كانت الشرائح الدنيا أكثر تأثراً من الشرائح العليا(عزام، ٢٠٢٢).

وكثيراً من الرؤى أكدت علي أهمية تدرج عملية إلغاء دعم الطاقة، حيث تؤكد لنا دراسة (الشيماء حجاج) علي أهمية تدرج تلك العملية وأن يصاحبها مجموعة من الإجراءات التعويضية، وذلك بإتباع خطوات معينه لتصحيح منظومة الدعم والتي تتضمن وضع خطة طويلة الأجل لإصلاح قطاع الطاقة، وتحليل أثر هذه الإصلاحات والتشاور مع الجهات المعنية، بالإضافة إلى أهمية زيادة الشفافية ونشر الوعي عن إجراءات وحجم الدعم داخل الموازنة، وأن تتلاءم الزيادات التدريجية في أسعار الطاقة مع قدرات المستهلكين، مع إمكانية اختلاف تسلسل هذه الزيادات باختلاف منتجات الطاقة، بالإضافة إلى زيادة كفاءة عمليات الإنتاج لتقليص الدعم، واتخاذ تدابير معينه لحماية الفئات الأكثر فقراً وضمان عدم تضررهم من سياسات الإصلاح، وتنفيذ إصلاحات مؤسسية لمنع تسيس تسعير منتجات الطاقة باستحداث آليات للتسعير التلقائي، وأن يصاحب عملية الإصلاحات سياسات لإعادة الاستهداف، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية للطاقة، والصحة والتعليم (حجاج، ٢٠٢٠).

أما عن دراسة (Laura El-Katiri) توضح أن دعم الطاقة وسيلة مكلفة وغير فعالة لتحقيق التنمية، كما أنه يشوه إشارات الأسعار، مع ما يترتب علي

ذلك من آثار خطيرة علي الكفاءة والتخصيص الأمثل للموارد، ومع ذلك، علي الرغم من هذه الآثار الضارة، فإن دعم الطاقة يشكل شبكة أمان اجتماعي مهمة للطبقة الوسطي في أجزاء كثيرة من العالم العربي وأي محاولات للحد منها أو القضاء عليها في غياب برامج تعويضية من شأنها أن تؤدي إلى انخفاض رفاهية الأسر وتآكل القدرة التنافسية لبعض الصناعات، لذلك سيكون من العوامل الحاسمة للإصلاحات الناجحة قدرة الحكومات علي تعويض سكانها عن تخفيض أو إلغاء الإعانات من خلال تدابير تخفيف مصممة بعناية تحمي الأشد فقراً وتساعد الاقتصاد في التكيف علي المدى الطويل(El-Katiri, Fattouh, 2012)

الاطار النظري

مفاهيم الدراسة

مفهوم التحولات الاقتصادية

إن ما يميز التحول الاجتماعي والاقتصادي أنه ذو طبيعة كلية وشاملة تؤثر على مختلف جوانب المجتمع في ثقافته ومنظوماته القيمية وفي أوضاعه الاجتماعية وهي التحولات التي تؤدي إلى بنية إنسانيه أو شخصية جديدة وفي مرحلة التحول يخضع المجتمع لحاله دينامية شامله لا يستقر المجتمع خلالها إلا إذا حقق التحول غايته (يوسف، ٢٠١٦ : ص١٩٠).

وفي العادة نجد أن التحولات تتميز بإحدى طبيعتين: هما التحول من الطبيعة الأولى وهو تحول بعيد المدى ينطلق من رؤية إستراتيجية تكاد أن تصبح لا تاريخية حيث يستند هذا التحول إلى قوى دافعة تتجدد في كل مرحلة، وهناك النمط الثاني من التحول وهو التحول ذو الطبيعة المتقطعة أو المتردد وحيث يبدو التحول وكأنه تحول شامل يؤثر على مختلف جوانب الحياة في المجتمع غير أنه بعد فترة محددة يتعرض لتحول من نمط آخر أو مضاد في طبيعته وهكذا تستمر التحولات في المجتمع في اتجاهات متضادة تنفي بعضها بعضا جوانب التحولات الأخرى (ليله، ٢٠٠٤: ٧٨).

ويعرف التحول بأنه أحد أشكال التغير والذي قد يقع في مجتمع من المجتمعات في وقت محدد من الأوقات، وهذا التغير يكون مستمراً في حركته ويأخذ اتجاها واحداً معيناً، وقد يكون نحو التقدم إلى الأمام مثل نمو الوحدة الاجتماعية من الأسرة إلى المدينة ثم إلى الدولة، وقد يكون التحول تراجعاً أو نُكوصاً، مثل التغير الذي يصيب بعض مظاهر النشاط الاجتماعي، فبعد أن تتقدم وتتطور إلى مرحلة ما قد تحدث بعض الظروف التي تصيبها بالانحلال فتبدأ في التراجع والتقهقر(بدوي، ٢٠١٨: ٢٠).

أو هو عبارة عن تغير مفاجئ أو عادة تشكيل نمط البناء الاجتماعي ويحدث عادة كمظهر من مظاهر أزمات التطور، لحل الصراعات الخطيرة أو للتعجيل بظهور صراعات أو أزمات أخرى، وإذا نشأت عن التفكك الاجتماعي ظروف تستلزم إعادة تنظيم العناصر القديمة فإن البنيان الجديد الطارئ يُعدُّ تحولاً اجتماعياً (معجم مصطلحات العلوم الاجتماعيه،١٩٧٥ : ٣٩١).

وهناك من يرى بأن عمليات التحول " تأتي عبر تفكيك مجموعة آليات كلية وجزئية موروثة وتشكيل أخرى، نتيجة ظهور نظام جديد يتجه نحو اقتصاد السوق وتكون سياسته قائمة على تقييد التدخل المباشر للدولة (المعموري، ٢٠١٦: ١١١).

أو الظهور الطارئ لدور أو سمة جديدة في الشخصية كتغلب عقدة أو اتجاه كامن من قبلُ بحيث يصبح الفرد شخصاً جديداً أو عملية هجر اتجاه أو نسق قيمي وإحلال اتجاه أو نسق قيمي جديد محل كل منهما (معجم مصطلحات العلوم الاجتماعيه، ١٩٧٥: ٨٥).

وفي هذه الدراسة سوف يتم تبني تعريفٍ للتحولات الاقتصادية يقصد به تلك الإجراءات التي نفذتها مصر بهدف معالجه بعض المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري المتمثلة بصفة خاصة في عجز الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الإنفاق الحكومي، ترشيد الدعم لبعض الخدمات، رفع الأسعار ... إلخ من الإجراءات التي ساهمت في ارتفاع الأسعار بصورة لا تتناسب مع مستوي الدخل و أجور الغالبية العظمي من موظفي الطبقة الوسطي.

مفهوم الطبقة الوسطي

فبالرغم من تعدد البحوث التي تناولت المواقع الوسطى بالتعريف والتحليل فإنها في مجملها لم تتفق على شيء قدر اتفاقها علي صعوبات وإشكاليات التحليل النظري والإجرائي لتلك المواقع (عبد المعطي، ٢٠٠٢: ٢٩٦-٢٩٧)؛ فالطبقة الوسطى علي هذا الأساس وبوجه عام هي أكثر طبقات المجتمع تركيبا وأشدها تعقيدا (الزيات، ٢٠٠٣: ١٩٣)، و هي واحدة من أكثر المفاهيم شيوعا في العلوم الاجتماعية من حيث الغموض (Stearns, 1979: 377)

ويعرفها أحمد حسين بأنها هي الطبقة التي تتكون من أفراد أو جماعات أو أقسام أو شرائح لتحتل مواقع طبقيه متناقضة ومختلطة داخل التنظيمات الاجتماعية للإنتاج، وذلك نتيجة لدخولها في علاقات إنتاجيه

متنوعة، سواء داخل نفس النمط الإنتاجي (Within mods of production) أو عبر أنماط إنتاجيه متنوعة (between mods of production) (حسين، ٢٠١٠، ٧).

ويعرفها « أنتوني جيدنز » (Anthony Giddens) بأنها تتكون من أولئك الذين يشغلون الأعمال غير اليدوية والمهن الإدارية في مستوياتها الدنيا(جيدنز، ٢٠٠٢: ٢٤٣).

أما عن معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية فيعرفها بأنها فئة السكان في نظام التدرج الطبقي بالمجتمع وتقع بين الطبقتين السفلى والعليا، ويتمتع أفراد هذه الطبقة بقسط مناسب من الدخل والتعليم وتتضمن الموظفين والعمال المهرة ورؤساء العمل ورجال الأعمال ... إلخ، وتتميز القيم السائدة بين أفراد هذه الطبقة بتقدير المسئولية واحترام الذات والعمل الجاد (معجم مصطلحات العلوم الاجتماعيه، ١٩٧٥: ٦٣).

ولذلك فسوف يتم تبنى تعريفًا للطبقة الوسطى في هذه الدراسة تذهب فيه إلى أنها هي جماعة من الناس تنتمي إلى الشريحة الوسطى من الطبقة الوسطى والتي تتمثل من المدرسين والموظفين ممن يواجهون العديد من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن بعض التغيرات الاقتصادية في المجتمع مما أدى بهم إلى خلق آليات للتكيف مع تلك التغيرات الاقتصادية ومحاوله التوافق معها.

تحليل بيانات الدراسة وتفسيرها :

أولًا : الخصائص الاجتماعية لأفراد العينة :

جدول (١)

يوضح أفراد العينة وفقا لمتغير النوع

المتغيرات	العدد	النسبة
ذكر	294	73.5%
أنثي	106	26.5%
الإجمالي	400	100%

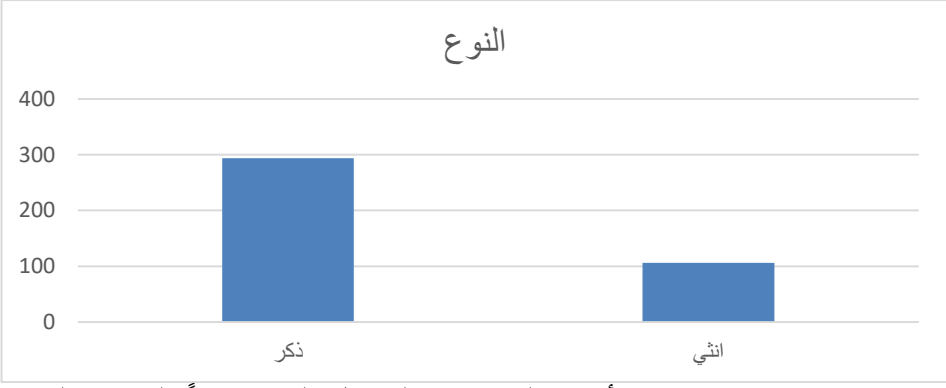

وفي ضوء توزيع أفراد العينة في الجدول السابق وفقًا لمتغير النوع، يتضح أن (٢٩٤) من جملة العينة بنسبة (٧٣.٥%) من الذكور، بينما نجد أن (١٠٦) بنسبة (٢٦.٥%) من الإناث

في مختلف البلدان والثقافات، توجد اختلافات بين قدرة الرجال وقدرة النساء، ولهذه الاختلافات بين الجنسين أهمية، تتعلق بالنتائج المتعلقة بأسرهن، وبالمجتمع كله (تقرير عن التنمية في العالم, المساواة بين الجنسين والتنمية، ٢٠١٢: ٦). حيث تعتبر السلطة داخل الأسرة قدرة كامنه لأحد الشريكين في التأثير على سلوك الآخر. وتوضح السلطة القدرة على اتخاذ القرارات المؤثرة في حياه العائلة (زايد، ٢٠٠٨: ٢٩) ، وتفترض نظرية الصراع أن الناس إما أن يكونوا في مراكز مسيطرة ومتحكمة أي ذوي سلطة أو أن يكونوا خاضعين للآخرين (عودة، ١٩٧٧: ١٠٦).

جدول (٢)

يوضح مفردات العينة وفقا لمتغير السن

المتغيرات	العدد	النسبة
من (٣٥- ٣٩)	140	35%
من (٤٠- ٤٩)	152	38%
أكثر من ٥٠	108	27%
الإجمالي	400	100%

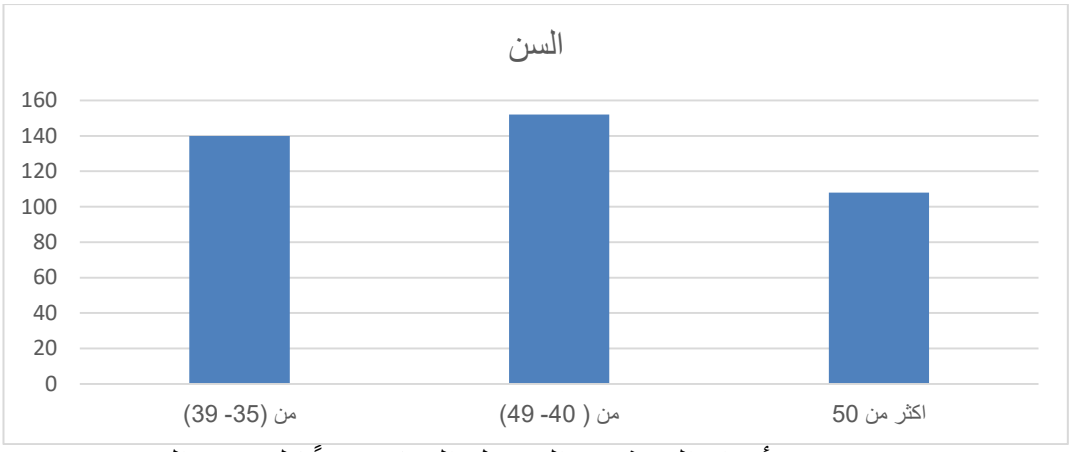

وفي ضوء توزيع أفراد العينة في الجدول السابق وفقًا لمتغير السن يتضح أن (١٤٠) من أفراد العينة بنسبه (٣٥%) في الفئة العمرية (٣٥: ٣٩) بينما نجد أن (١٥٢) من أفراد العينة بنسبه (٣٨%) في الفئة العمرية (٤٠- ٤٩) في حين أن (١٠٨) من أفراد العينة بنسبه(٢٧%) في الفئة العمرية (أكثر من٥٠)، مما سبق يتضح أن مفردات العينة متنوعة ما بين الفئات العمرية الثلاثة.

وتتفق تلك النتيجة مع دراسة سماح قارح حيث أن أغلب عينه الدراسة من الفئه العمرية (٤٠- ٦٠) سنه وذلك بنسبة (٦٤%)، أما الفئة التي يتراوح سنها من (٣٠- ٤٠) سنه فتقدر ب (٣٥.٥%) وهي تعبر عن الفئة الأقل، ليكون تحليل أوضاع هذه الطبقة شامل لكل الجوانب وكل الفئات العمرية التي تمثل هذه الشريحة العمرية (قارح: ٢٠١٠)

جدول (٣)

يوضح مفردات العينة وفقا لمتغير الحالة الاجتماعية

المتغيرات	العدد	النسبة
متزوج	368	92%
مطلق	10	2.5%
أرمل	22	5.5%
الإجمالي	400	100%

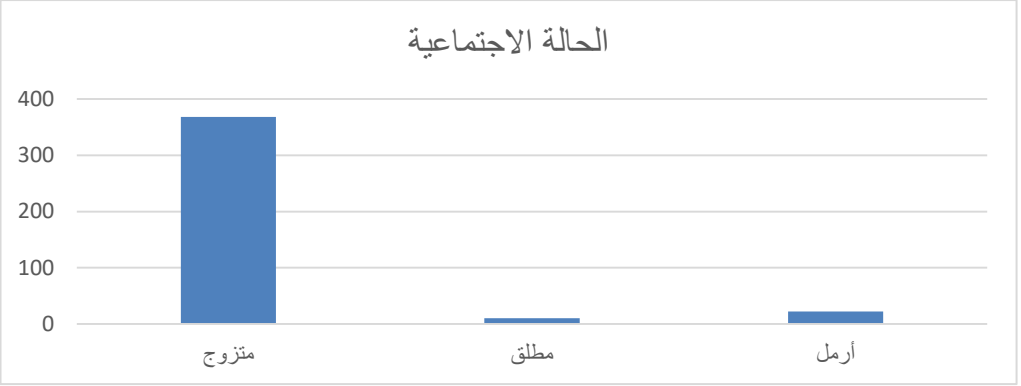

من الجدول السابق يتضح أن (٣٦٨) من مفردات العينة بنسبة (٩٢%) من المتزوجين، بينما نجد أن (١٠) بنسبة (٢.٥%) مطلق، في حين أن (٢٢) من أفراد العينة بنسبة (٥.٥%) أرمل، ويتضح من ذلك أن نسبة المتزوجين هي الأعلى وهي تدل على استقرار مجتمع الدراسة، حيث أن الأسرة هي ركيزة لأي مجتمع ودعامة أمنه واستقراره وهذا يفسر أكثر أوضاع هذه الشريحة في ظل الأعباء المادية المنوطة بها، والظروف الاجتماعية التي تعيشها

واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع دراسة سماح قارح والتي مثلت النسبة الأكبر من عينه الدراسة (٨٣.٥%) من المتزوجين (قارح، ٢٠١٠)، كما أيدت هذه النتيجة العديد من الدراسات التي أجريت في مناطق صعيد مصر, حيث أشارت دراسة **"مديحه أحمد عبادة"** أن في الحضر بلغت نسبة المتزوجات إلي ٨٠% والمطلقات ٢٠% , أما عن الريف فقد بلغت نسبة المتزوجات ٩٠% والمطلقات ١٠% (عبادة، أبو دوح، ٢٠٠٨: ٩٠).

جدول (٤)

يوضح مفردات العينة وفقا لمتغير المستوي التعليمي

المتغيرات	العدد	النسبة
مؤهل متوسط	28	7%
فوق المتوسط	70	17.5%
جامعي	222	55.5%
فوق الجامعي	80	20%
الإجمالي	400	100%

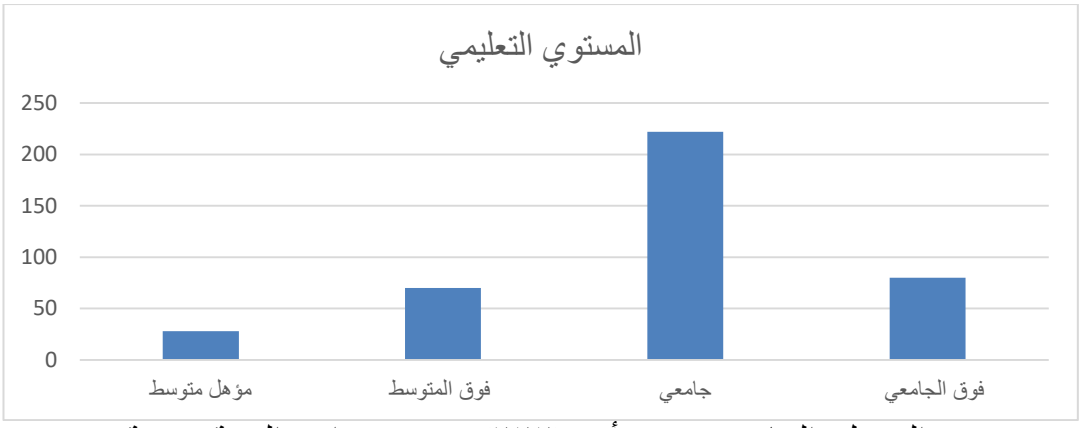

من الجدول السابق يتضح أن (٢٢٢) من مفردات العينة بنسبة (٥٥.٥%) حاصلون علي تعليم جامعي، بينما نجد أن (٨٠) بنسبة (٢٠%) حاصلون علي مؤهل فوق جامعي، في حين أن (٧٠) من أفراد العينة بنسبة (١٧.٥%) حاصلون علي مؤهل فوق متوسط، بينما نجد أن (٢٨) بنسبة (٧%) حاصلون علي تعليم متوسط.

مما سبق يتضح ارتفاع نسبة التعليم الجامعي لدى الطبقة الوسطى وذلك إن دل على شئ إنما يدل على اهتمام أبناء هذه الطبقة بالتعليم، ويرجع اهتمامهم بالتعليم إلى الرغبة في الارتقاء بمستواها المعيشي؛ حيث إنه أحد أهم العوامل التي تساعد على الارتقاء المعيشي للفرد في المجتمع، فالتعليم هو استثمار اقتصادي لأهم عنصر من عناصر الإنتاج ألا وهو العنصر البشرى, ومنها فإن تنمية الثروة البشرية من خلال نظام تعليمي يصبح عاملا رئيسا في جهود التنمية, وعنصراً مهماً من عناصر الاستثمار لإعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية (أحمد، ١٩٩٥: ١٤٢).

ووفقاً للبيانات الرسمية نلاحظ تركز العاملين حمله المؤهلات العليا في القطاعين الحكومي والعام حيث يستوعب القطاع الحكومي أكثر من نصف المشتغلين من حمله الشهادات العليا في مصر. وترتفع هذه النسبة لتصل إلى أكثر من ٧٠% إذا أضفنا القطاع العام في حين يصل نصيب القطاع الخاص إلى أقل من ربع الحاصلين على مؤهلات جامعية أو أعلى. وينقلب الوضع تقريباً بالنسبة للحاصلين على شهادات أقل من المتوسطة (بما فيهم الأميين ومن يعرفون بالكاد القراءة والكتابة) حيث يستوعب القطاع الخاص ما يقرب ٩٠% منهم (أبعاد وتباينات الأجور، ٢٠١٠ : ٦٤).

ثانياً : آليات تكيف الطبقة الوسطى مع إلغاء الدعم فى المجتمع المصرى.

جدول (٥)
يوضح مدي تأييد أفراد العينة لرفع الدعم السلعي واستبداله بالدعم النقدي

المتغيرات	العدد	النسبة
نعم	86	21.5%
إلي حد ما	64	16%
لا	250	62.5%
الإجمالي	400	100%

يتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة (٢٥٠) بنسبة (٦٢.٥%) لا تؤيد رفع الدعم السلعي واستبداله بالدعم النقدي، بينما (٨٦) من أفراد العينة بنسبة (٢١.٥%) تؤيد رفع الدعم السلعي، و (٦٤) من أفراد العينة بنسبة (١٦%) تؤيد رفع الدعم السلعي إلي حد ما

فقد تم التصريح من قبل رئيس الوزراء شريف إسماعيل شهر أكتوبر عام ٢٠١٦ أن الحكومة تدرس التوجه نحو الدعم النقدي، في حينه قال وزير التموين أن الدعم النقدي لن يكون بديلا للدعم العيني حيث أنه قال إن التحول للدعم النقدي سيؤدي إلى زيادة التضخم بشكل حاد، كما صرح وزير التموين علي المصيلحي أن الدولة قائمة على عملية تنقية البطاقات التموينية من غير المستحقين للدعم وذلك لقصره على المستحقين فقط وذلك من خلال حذف الوفيات والمسافرين للخارج علاوة على البطاقات المكررة والمزدوجة الصرف بسبب الأخطاء المستمرة في صرف الدعم (محمد، منصور، ٢٠١٨: ٢٥٤).

ولكل نظام مميزات وعيوب وقد أوضحت عينه الدراسة وجه نظرها والتي لا تؤيد رفع الدعم السلعي معبره عن ذلك

"مش موافقه لأنه لو رفع الدعم عن السلع ما هي كده كده السلع تمنها بيزيد ومن الناحية الثانية الفلوس اللي بأخدها هتثبت زي ما هي فمثلا أنا هاخد ١٠٠٠ جنية هلاقي نفسي مع زيادة الأسعار دي جبت بيها باكو شاي مفيش غيره، لكن لما يكون دعم سلعي يعني ليا مثلا كام كيس رز علي كام كيس مكرونه ده كويس لأنه هيكفيني حتي لو عشر أيام علي الأقل أحسن من مفيش"[١]

(١) مبحوث رقم ١٧

"لا طبعا ياريت نخلي الدعم السلعي يعني مش عايزين زياده في المرتبات بس ياريت لو نخفض الأسعار ويفضل الدعم السلعي موجود لأن الزيادة في المرتب لو كانت ١٠٠ جنيه ولا ٢٠٠ جنيه قصادها بيبقي ٥٠٠ زياده في الاسعار " [٢]

ومن الرؤي الداعمة لذلك دراسة عبد العزيز قاسم (محارب، ٢٠١٧: ١٢) والتي توضح أن زياده دعم السلع التموينية بالموازنة المصرية عملية وهمية، لأن زيادة دعم المخصصات التموينية بنسبة (١٠%) في الموازنة العامة المصرية للعام المالي ٢٠١٤/ ٢٠١٥، بالكاد تتماشي مع معدلات التضخم وارتفاع سعر الدولار في السوق المحلية، فقد أعلنت وزاره المالية المصرية زياده برنامج دعم السلع التموينية، ورصدت له نحو ٣٤ مليار جنيه بزياده (١٠%) عن العام المالي (٢٠١٣/ ٢٠١٤)، بخلاف مبلغ ٢.٦ مليار جنيه لدعم فروق أسعار القمح المحلي والمسجلة في دعم المزارعين، ويبلغ دعم رغيف الخبز نحو ٢٤ مليار جنيه مقابل نحو ستة مليارات عام ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧م، أي أنه تضاعف أربع مرات في خلال هذه الفترة، وهذه الزيادة وهميه، لأن نسبه التضخم بلغت ١٨%، وبالتالي فإن هذه الزيادة لا تتماشي مع زيادة الأسعار، فضلا عن أن عدد المواطنين الفقراء في ارتفاع مستمر.

جدول (٦)
يوضح رأي أفراد العينة في سعر رغيف الخبز المدعم

المتغيرات	العدد	النسبة
رخيص جدا	38	9.5%
مناسب	272	68%
سعره مرتفع	90	22.5%
الإجمالي	400	100%

يتضح من الجدول السابق أن غالبيه أفراد العينة وعددهم (٢٧٢) بنسبة (٦٨%) تري أن سعر رغيف الخبز المدعم مناسب، و (٩٠) من أفراد العينة بنسبة (٢٢.٥%) تري أن سعر رغيف الخبز المدعم مرتفع، بينما نجد ان (٣٨) من أفراد العينة بنسبة (٩.٥%) تري أن سعر رغيف الخبز المدعم رخيص جدًا.

(٢) مبحوث رقم ٣

فالخبز أساس الغذاء في مصر حيث أن رغيف الخبز هو المكون الغذائي الرئيسي على مائدة الأسرة المصرية. ويفضل المستهلك الخبز البلدي في غذائه اليومي عن الأنواع الأخرى – خاصة المدرسين محدودي الدخل- وذلك لأنه يوفر له ولأسرته الغذاء الجيد من جهة ولانخفاض سعره من جهة أخري (بيومي، ٢٠١٧: ٢٣٩)

ووفقا لمدخل الحاجات الأساسية فإن تحقيق نوعيه الحياه جيده للمدرس يعتمد بقدر كبير على ما يستطيع المجتمع توفيره من خدمات وسلع للمدرسين، وما تمثله تلك الخدمات من إشباع للحاجات الأساسية لهم, كما ترتبط نوعيه حياتهم بمدى توافر الموارد والإمكانات التي يتم من خلالها توفير الخدمات بجانب ما يمتلكه المجتمع من ثروه وموارد تحقيق إشباع الاحتياجات (عامر، ٢٠٠٦: ٤٤)، فقد أسس ماسلو نظريته للتنمية والتطور تجاه السعادة والوجود الحقيقي على أساس مفهوم الاحتياجات البشرية، فإننا نستطيع وصف حياه الموظف بالحياة الجيدة الصالحة عندما يحدث إشباع لهذه الاحتياجات, والتي تبدأ بالحاجات الفسيولوجية من تغذيه , مسكن , ملبس , نوم, ماء, ... إلخ (خليل، ٢٠١٠: ٢٧٥).

وقد عبرت عينة الدراسة عن عدم ملائمه الخبز المدعم لاحتياجاتهم بالشكل المرضي فقد أكدت إحدى الحالات أن حجم الرغيف أصبح صغيرًا لا يكفي استهلاك الأسرة **"المشكلة مش في سعره المشكلة إن حجمه بقي صغير فبقي مش بيكفي أكله واحدة بقي قد كفه الايد"**[٣] وهناك حاله أخرى قالت **"غالي لأنه مش بيكفي وحجمه صغر"**[٤]

وقد يعود السبب في ذلك إلى أن الحكومة بدأت برفع سعر العيش من قرش إلى قرشين للرغيف في ١٩٨٣/ ١٩٨٤ ومره أخرى في عام ١٩٨٨/ ١٩٨٩ زاد مره أخري إلى ٥ قروش. أيضا قامت الحكومة بإنقاص وزن الرغيف من ١٥٠ إلى ١٣٠ جراما وكذلك بتصنيف درجات جودة مختلفة للعيش وبالتالي إتاحة الفرصة للسوق لإنتاج وبيع عيش ذي جوده أعلى وبسعر أغلى للأسر الأغنى بينما يبقي العيش الأقل جودة للفقراء، وفي عام ١٩٢٢ رفعت الحكومة الدعم عن العيش ذي الجودة المرتفعة ثم اتبعت ذلك برفع الدعم عن العيش الشامي، وكانت نتيجة هذه الخطوات هي الخفض الكبير لعدد السلع المدعمة وكذلك لقيمه

(٣) المبحوث رقم ١٧
(٤) مبحوث رقم ٢٣

الدعم الكلي (محمد، منصور، ٢٠١٨: ٢٤٧).

جدول (٧)

يوضح مدي موافقة أفراد العينة علي استمرار الجمعيات في توزيع السلع التموينية

المتغيرات	العدد	النسبة
نعم	292	73%
إلي حد ما	32	8%
لا	76	19%
الإجمالي	400	100%

ويتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة (٢٩٢) بنسبة ٧٣% توافق على استمرار الجمعيات في توزيع السلع التموينية، يليها عدد (٧٦) من أفراد العينة بنسبة (١٩%) لا توافق على استمرار الجمعيات في توزيع السلع التموينية، بينما نجد أن (٣٢) من أفراد العينة بنسبة (٨%) توافق على استمرار الجمعيات في توزيع السلع التموينية إلى حد ما، ويعبر ذلك عن مدى أهميه الدعم لأسر أبناء هذه الشريحة من الطبقة الوسطي، ويتفق ذلك مع دراسة عبد العزيز قاسم والتي تؤكد على أن تقليص الدعم يعمق الفقر ويحول الفئة الدنيا من الطبقة الوسطي والموظفين محدودي الدخل إلى الفقر المدقع (محارب، ٢٠١٧: ٢٩).

حيث أن سياسة الدعم الحالية تحقق فوائد عديده أهمها تخفيف حده الفقر وتوفير الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للمواطنين لحمايتهم من سوء التغذية، وتحقيق الاستقرار السياسي. فقد ساهم دعم أسعار السلع والخدمات الأساسية لصالح ١٢.٦ مليون أسرة (حوالي ٥٠.٥ مليون فرد)، في تخفيض نسبة الفقراء لإجمالي السكان من ٢٠.٢ % في عام ١٩٩٥/ ١٩٩٦ إلى ١٦.٧% في عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠. كما ساعد دعم الخبز البلدي على إبقاء حوالي ٧٣٠ ألف نسمة فوق خط الفقر (وهؤلاء يمثلون نحو ١٨.٩% من إجمالي الفقراء) خلال عام ١٩٩٩/ ٢٠٠٠. ووفر دعم السلع الغذائية الأساسية حوالي ٤٠% من احتياجات محدودي الدخل من السعرات الحرارية. أما بالنسبة لتحقيق الإستقرار السياسي، فتدرك الحكومة صعوبة تقبل المواطنين لتخفيض أو الغاء الدعم حيث مازال ماثلا في الأذهان قرار رفع أسعار بعض السلع المدعومة كالخبز والأرز والسكر والسجائر والبوتجاز عام ١٩٧٧،

والذي أدى إلى مظاهرات كبيره في يناير من نفس العام مما اضطرها إلى التراجع وإعادة الأسعار المدعومة لما كانت عليه (حلمي، ٢٠٠٦: ١٧٤).

جدول (٨)
يوضح مدي جودة السلع المدعمة

المتغيرات	نعم		إلي حد ما		لا		المتوسط الحسابي	الدرجة	الترتيب
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
هناك تفاوت كبير لصالح السلع الغير مدعمه	156	39%	96	24%	148	37%	2.02	متوسط	2
الفرق بينهم ليس كبيرًا	118	29.5%	116	29%	166	41.5%	1.88	متوسط	3
لا اهتم بهذه المقارنة	98	24.5%	114	28.5%	188	47%	2.23	متوسط	1
المتوسط العام	2.04								

يتضح من الجدول السابق أن غالبية أفراد العينة ترى أن المقارنة بينهم غير هامه بمتوسط (٢.٢٣)، ويأتي بعدها من يرى أن هناك تفاوت كبير لصالح السلع الغير مدعمه بمتوسط حسابي (٢.٠٢)، بينما يؤكد البعض أن الفرق بينهم ليس كبيرا بمتوسط (١١٨).

وتوضح لنا البيانات الكيفية ما يلي

"هي كده كده جوده السلع مش أقل من بتاعت بره هما نفس الجوده لأنك كده كده بره في السوبر ماركت عندك جميع أنواع الجودة وكل حاجة بتمنها وفي التموين كده كده حاطين الحاجات اللي بنشوفها بره زي سمنه روابي مثلا لأن دلوقتي مبقاش في منتج مكتوب عليه خاص بوزاره التموين زي زمان وبالتالي اللي بره بقي زي اللي جوه"(٥)

ففي النصف الثاني من عام ٢٠١٤ اتجهت الدولة إلى نظام الدعم النقدي المباشر للبطاقات التموينية والذي يحدد بنحو ١٥ جنية لكل فرد مسجل بالبطاقات التموينية، وبناء على ذلك فقد أوضحت لنا نتائج دراسة محمد فتحي(عفيفي، ٢٠١٦) أن ١٧% ، ٣٧.٨% ، ٣٩.٣% من أسر عينه الدراسة يشيدون بجودة الزيت، السكر والارز قبل تطبيق منظومة الدعم النقدي للبطاقات التموينية في حين أن ٧٩.٦% ، ٤٣.٢% ، ٦٣.٣% من أسر عينة الدراسة يشيدون بجوده الزيت، السكر والأرز

(٥) مبحوث رقم ١٧

بعد تطبيق منظومه الدعم النقدي للبطاقات التموينية مما يدل على اهتمام الدولة بجوده السلع، كما أن ١٧.٦%، ٢٣% ، ١٨.٥% من أسر العينة تؤكد أن سعر الزيت، السكر والأرز مرتفع وذلك قبل تطبيق منظومه الدعم النقدي للبطاقات التموينية، في حين أن ٦٦.٣% ، ٣٠.٧%، ١٨.٣% من أسر العينة تؤكد أن سعر الزيت، السكر والأرز مرتفع وذلك بعد تطبيق منظومه الدعم النقدي للبطاقات التموينية مما يدل على ارتفاع أسعار السلع الاساسية بمنظومه وزاره التموين مقابل الجودة.

وبالرغم من التحسن الملحوظ في جودة تلك السلع المدعمة إلا أن جودتها مازالت قاصره علي الفقراء ومحدودي الدخل **"هي في تفاوت بس مش كبير يعني يمشي حالها وبالنسبة لسعرها فهي مريحانا وشايله من علينا هم برضو"**[٦]

"حاجات وحاجات الزيت وحش والرز وحش لكن المكرونه والسكر كويسين وأنا مش بجيب غير الزيت والسكر"[٧]

وقد يرجع ذلك إلى أن سياسية الدعم ارتبطت بالكم لا بالكيف مما أدي إلى انخفاض جودة الانتاج، وتوضح لنا دراسة علي سيد اسماعيل أن الزيت والخبز على سبيل المثال لا الحصر جودتهم أقل مما هو مطروح في الأسواق العادية **" الزيت بره سعره مولع نار فبنجيب زيت الأكل إزازه واحده ب ١٢٠ ده للأكل من بره لكن زيت التموين ده للقلي"** [٨]، وهذا يبرهن على أن المواد الغذائية الموزعة عن طريق برامج الدعم في مصر بأسعار منخفضة، نجد أن نوعياتها أقل من المطروح في السوق بالأسعار الحرة من نفس السلع، وهو ما يضمن – ولو بشكل قليل وفي حدود معينة- اقتصار استهلاكه على الفقراء المقصودين من الدعم، ذلك لأن الاغنياء والميسورين يفضلون شراء نوعيات أفضل وبأثمان أعلى (اسماعيل، ٢٠١٦: ٢٧٦٥).

(٦) مبحوث رقم ٢٣
(٧) المبحوث رقم ٢٥
(٨) المبحوث رقم ١٤

ثالثاً: النتائج المترتبة على ارتفاع أسعار السلع والخدمات

جدول (٩)

يوضح مدي استفادة أفراد العينة من خدمات التأمين الصحي

المتغيرات	العدد	النسبة
نعم	136	34%
إلي حد ما	68	17%
لا	196	49%
الإجمالي	400	100%

إن إدارة العمل مسؤولة عن صحة العاملين في المنظمة، حيث إن الرعاية الصحية تلعب دوراً مهماً في تحسين نوعية حياة العاملين، ولذلك فإن التشريعات القانونية في كثير من الدول تفرض التزام صحي على المنظمة تلتزم من خلاله بتقديم خدمات طبية تستهدف الاهتمام بالناحية المعنوية والنفسية والعقلية للعاملين (طاطه، ٢٠٠٩: ٩)، وقد أكدت الإحصاءات ارتفاع نسبة العاملين المشتركين في التأمين الصحي في القطاع الحكومي حيث تبلغ ٩٤% ، بينما نجد القطاع الخاص أقل نسبة حيث سجلت ٣.٧% من العاملين في القطاع الخاص (أبعاد وتباينات الأجور، ٢٠١٠: ٦٢).

ويتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة وعددهم (١٩٦) بنسبه (٤٩%) لا تستخدم خدمات التأمين الصحي، بينما (١٣٦) بنسبه (٣٤%) من أفراد العينة تستخدم خدمات التأمين الصحي، في حين أن (٦٨) من أفراد العينة بنسبه (١٧%) تستخدم خدمات التأمين الصحي إلى حد ما

وتؤكد البيانات الكيفية أن غالبيه حالات الدراسة لم يستخدموا هذه الخدمة، ويرجع ذلك لعده أسباب حيث يتصدر السبب الأول في أن التأمين الصحي ينتشر فيه الإهمال، كذلك من عيوبه القيام بأعمال روتينية مملة مما يجعل كثيراً من الناس لا يرغبون في استخدامه، أما عن من قاموا باستخدام هذه الخدمة فهم لا يرغبون في استخدامها مره أخرى، ويرجع ذلك إلى استيائهم منها ومن الخدمات التي تقدم فيها، وفي ذلك نجد أحد المبحوثين يقول:

"لا التأمين الصحي ده مذله وشفت كتير ناس بتطلب أدويه ومش بتلاقيها في التأمين رغم انها بتتصرف تبع التأمين لكن غالبا الناس بتوزعها علي قرايبهم وكده، ولما مره اختي كانت عايزة تعمل رنين علي التأمين الصحي عملنا اجراءات ولفينا حوالين نفسنا عشان نمضي الورق، والموظف اللي هناك مكانش عايز يعملها زي ما يكون مستكتر

عليها حقها اللي الدوله مدياهولها، وأحيانا يقولك روحي اكشفي عند الدكتور بتاع التأمين في العيادة الخاصة بتاعته عشان يسهلك أمورك وورقك في التأمين"[٩]

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة محمد بدوي حيث إنها أشارت إلى أن العزوف عن الخدمات الصحية الحكومية بأشكالها المختلفة أو مصادر تقديمها هو أسلم الطرق والبدائل لدى مفردات المواقع الوسطى الحضرية، أو اعتمادها وبالأساس على الخدمات التي يوفرها القطاع الخاص (محمود، ٢٠١١: ٢١٣).

جدول (١٠)
يوضح الأماكن التي يذهب إليها أفراد العينة للعلاج

المتغيرات	نعم		إلي حد ما		لا		المتوسط الحسابي	درجه الاستجابة	الترتيب
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
عيادة طبيب خاصة	242	60.5%	106	26.5%	52	13%	2.48	قوي	1
مستشفي حكومي	116	29%	164	41%	120	30%	1.99	متوسط	3
مستشفي خاصة	52	13%	100	25%	248	62%	1.51	ضعيف	4
استشير الصيدلي	174	43.5%	108	27%	118	29.5%	2.14	متوسط	2
المتوسط العام	2								

يتضح من الجدول السابق أن معظم أفراد العينة يذهبون إلى الطبيب الخاص بمتوسط حسابي (٢.٤٨)، وتأتي في المرتبة الثانية اللجوء إلى الصيدلية بمتوسط حسابي (٢.١٤)، ثم يأتي بعد ذلك الذهاب إلى المستشفى الحكومية بمتوسط حسابي (١.٩٩)، وأخيرا الذهاب إلى مستشفى خاصة بمتوسط حسابي (١.٥١).

وتؤكد البيانات الكيفية أنه في حاله مرض أحد أفراد الأسرة فإن تصرفهم يكون مختلف باختلاف الحالة المرضية التي يعاني منها الفرد، فإذا كان الموضوع بسيط مثل " دور برد عادي- مغص- درجه حرارة مرتفعه قليلا- كحه" فإنه يلجأ إلى الصيدلية لأخذ العلاج نظرا لأن هذه الأمراض بسيطة ومن السهل التغلب عليها ولها أدويه معروفه ومشهورة لدى معظم

(٩) مبحوث رقم ٢٤

الناس، والصيدلي له خلفيه جيده عن ذلك لأن هذه الأمراض تتكرر بشكل مستمر مع جميع المرضي، وتحتاج إلى علاج بسيط.

وهذا يتفق مع دراسة سعاد عثمان حيث إنها تؤكد على أن الصيدلية على الرغم من كونها إحدى مؤسسات الطب الرسمي, إلا أنها تقدم خدمات تنتمي إلى مجال الطب الشعبي حيث يلجأ إليها المرضى طلبا لتشخيص بعض الحالات أو الأعراض المرضية, وتلقى العلاج الملائم دون التوجه إلى الطبيب المتخصص فقد كشفت دراستها الميدانية عن لجوء المرضى من مستويات طبقيه متباينة في كل أنماط مجتمعات الدراسة إلى الصيدلي طلبا للعلاج من الأعراض المرضية الشائعة كالمغص, أو الصداع, أو السعال, أو الاسهال, أو الإمساك, أو نزلات البرد وغيرها، حتى أصبح كثير من الناس على دراية بأسماء بعض العقاقير الطبية وجدواها , فعرفوا النوفالجين كمسكن للصداع والبارالجين لعلاج المغص, والنوفلو, والفلورست لعلاج البرد وغيرها، هذا إلى جانب الاستفادة من خدمات أخرى يقدمها الصيدلي كإعطاء الحقن أو قياس ضغط الدم, أو معدلات السكر, أو الحرارة, أو الوزن, وعمل الغيارات على الجروح والحروق, وتقديم الإسعافات الأولية (عثمان، ٢٠٠٢: ١٠٨).

أما إذا كان الموضوع صعباً وكبيراً فإنه لا يوجد حل آخر سوي الذهاب إلى الطبيب حتى يستطيع تشخيص الحالة ويعطي العلاج المناسب قبل أن تتدهور الحالة الصحية للمريض، أي أن رد الفعل يكون متدرج حسب المرض،

فتقول إحدي المبحوثات

"لا كنت بروح دكتور خاص لكن دلوقتي اللي يتعب ع الصيدليه مش زي زمان من باب مينفعش كل شويه أروح لدكتور عشان أوفر في الميزانية، دكتور الأطفال أقل حاجه ١٤٠ وده غير العلاج والإعاده اللي بفلوس ب ٤٠ مثلا فحاجه صعبه والعيادة مبقتش زي الأول بقت زي المستوصف الناس فوق بعض العيان اخره دقيقه في الكشف ويطلع والدكاتره التانية بقت حاجه صعبه بقت تحكم أن ادخل بالطفل العيان بس وأسيب التاني بره لعل وعسي أفكر أسأله علي حاجه بخصوص الطفل التاني فبقي في جشع حتي من الدكاتره والمعامله مبقاش فيها انسانيه" (١٠)

"علي حسب الحالة لما العيل ينزل عليه التعب مره واحده ساعتها أروح للدكتور لكن لو الموضوع بسيط وفي البداية بلحقه وبسأل دكتور صيدلي عندنا في آخر

(١٠) مبحوث رقم ٧

الشارع لكن لو احنا آخر الشهر والدنيا مقشفره علي الآخر والعيل عيان قوي بنروح مستوصف عشان الخدمة مخفضة" [١١]

ويتفق ذلك مع دراسة نجلاء عاطف خليل حيث أنها تؤكد على أنه بالنسبة لقضيه الاتجاه إلى العلاج في حاله المرض، فذلك يرجع إلى البيئة الاجتماعية الخاصة بالفرد والمجتمع في تحديد الأسلوب الأنسب للعلاج من وجهه نظر المريض، وتؤكد على أن هناك علاقه قويه بين المكانة الاقتصادية والاجتماعية ومستوي الصحة، وكذلك من حيث القدرة على الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية والحصول عليها بدرجه كافيه وكلها تقاس بمستوى الدخل هذا بالإضافة إلى بعض العوامل الأخرى مثل التعليم والمهنة والتي تنعكس في سلوكيات تمثل عناصر الخطر وتتسبب الإصابة بالمرض (خليل، ٢٠٠٦: ٦٢- ٢٥١).

أما عن المستشفيات الخاصة فهي تتلاشي جميع عيوب المستشفى الحكومي، حيث إنه يتوافر فيه الاهتمام والنظافة وأحدث الأجهزة، ولذلك فإن الخدمات هناك جيده، وتتفق هذه النتيجة مع ما توضحه دراسة محمود الكردي بأن الاتجاه نحو العلاج الرسمي يرتبط بمدي توافر الخدمة الصحية، والكيف الذي تقدم به تلك الخدمة، فوجود المؤسسة الصحية كمبني وتوفر الأطباء والأجهزة الطبية أمر ضروري ومهم كما أن الأسلوب الذي تقدم به الخدمة داخل تلك المؤسسات الصحية ومدي كفاءته وملائمته لاحتياجات المرض يحتل نفس القدر من الأهمية، ولذلك فإن المستوي الاجتماعي والاقتصادي يلعب دورا مهما في اتخاذ قرار اللجوء إلى هذه المستشفيات، ويتضح أن أكثر الناس المترددين على هذه المستشفيات هم من الطبقة الفقيرة نظرا لعدم قدرتهم المادية (الكردي وآخرون، ٢٠٠٦: ٢٤١).

ووفقا لنظرية العدالة ل " جون رولزJohn Rawls " فإن الصحة من أهم الموارد التي تغذي الحرية الفردية؛ والتجربة المباشرة تعلمنا أنه بدون الصحة تصبح الحرية الشخصية مقيدة تقييدا شديدا، ومن ثم فإن النهوض بالعدالة في مجال الصحة عن طريق تحليل حالات انعدام المساواة في مجال الصحة إلى الحد الأدني داخل البلدان أو فيما بينها؛ هو اختبار حقيقي لقيمته فيما يتعلق بالصحة (ساراتشي، ٢٠٢٢: ١٣٥)، ويؤكد جون رولز، أن صور عدم المساواة في توزيع المزايا النادرة (مثل القوة والنقود والخدمة الصحية أو أي ميزه أخرى) لا يمكن تبريرها إلا إذا عملت على زيادة منافع الجماعات الأقل حظا في المجتمع (مارشال، ٢٠٠٠: ٩٢٦)، ويعتبر الهدف من نظرية

(١١) مبحوث رقم ١٧

جون رولز هو تحقيق مجتمع جيد التنظيم وحسن الإدارة من خلال إنشاء نظام توزيع عادل للخيرات الاجتماعية، وشدد علي ضرورة التركيز على الإنصاف بدلا من الإنصاف المطلق في التوزيع (Ekmekci, Arda, 2015: 2).

جدول (١١)

يوضح الإجراءات التي يرغب أفراد العينة أن تتخذها الحكومة لتخفيف العبء علي رب الأسرة من محدودي الدخل لمواجهه تلك التغيرات الاقتصادية

المتغيرات	نعم		إلي حد ما		لا		المتوسط الحسابي	الدرجة	الترتيب
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة			
تقديم الدعم المالي للموظفين	278	69.5%	60	15%	62	15.5%	2.54	قوي	5
التخفيف من دفع أشياء مثل مصادر الطاقة والمصروفات الدراسية لأبناء العاملين بالجهات الحكومية	270	67.5%	84	21%	46	11.5%	2.56	قوي	3
توفير المواد الغذائية اللازمة بصورة مجانية أو مخفضة	286	71.5%	92	23%	22	5.5%	2.66	قوي	2
قيام النقابات بعمل تخفيضات لبعض الخدمات مثل الخدمات الطبية وغيرها	248	62%	112	28%	40	10%	2.52	قوي	6
العمل علي مكافحة جشع التجار	322	80.5%	56	14%	22	5.5%	2.75	قوي	1
الإبقاء علي الدعم السلعي للموظف	258	64.5%	104	26%	38	9.5%	2.55	قوي	4
المتوسط العام	2.6								

ويتضح من الجدول السابق أن العمل على مكافحة جشع التجار تأتي في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢.٧٥)،ويأتي في المرتبة الثانية توفير المواد الغذائية اللازمة بصورة مجانية أو مخفضة بمتوسط حسابي (٢.٦٦)، ويأتي في المرتبة الثالثة التخفيف من دفع أشياء مثل مصادر الطاقة والمصروفات الدراسية لأبناء العاملين بالجهات الحكومية بمتوسط حسابي (٢.٥٦)، ثم الإبقاء على الدعم السلعي للموظف بمتوسط حسابي (٢.٥٥)،

يليه تقديم الدعم المالي للموظفين بمتوسط حسابي (٢.٥٤)، يليه قيام النقابات بعمل تخفيضات لبعض الخدمات مثل الخدمات الطبية وغيرها بمتوسط حسابي (٢.٥٢)

أما عن البيانات الكيفية فقد عبرت عن ما تحتاجه للمرور من تلك الأزمه يتمثل أولا في القضاء على جشع التجار **"ياريت يكون في رقابه علي الناس اللي بترفع الاسعار بمزاجها "**[١٢]

"أهم حاجه أنهم يخلوا جهاز حمايه المستهلك ده يقوم بدوره كويس لأن في ناس كتير بتتصل بيهم مبيرودش، يعني زمان كانت كل حاجه مكتوب عليها سعرها وده اللي كان مخلي الناس زمان متلعبش في السعر عشان كان في رقابه عليهم لكن دلوقتي كل واحد ماشي بدماغه"[١٣]

"زياده المرتبات وتحط حد للجشع بتاع الناس اللي بتستغل الظروف وبتعلي الأسعار براحتها لازم تحط تسعيره والكل يلتزم بيها عشان محدش يستغل حد عشان أنا كموظف مطحون وسطكم كلكم" [١٤]

وتتفق تلك النتيجة مع نظرية العقد الاجتماعي حيث يري هوبز أن الانسان تتملكه غريزة المحافظة علي حياته، ويدفعه ذلك إلى البحث عن كل الوسائل التي تحقق الأمان، ولذلك فهو يلجأ دائما إلى أساليب القوة والخداع فيعطي التاجر الحق لنفسه في رفع الأسعار بما يتوافق مع مصالحه الشخصية، فهو لا يهتم إلا بتوفير الطمأنينة لنفسة دون أن يعير غيره أي اهتمام، ولذلك فإن الحياه هي حاله حرب مستمرة بين الأفراد، فكل منهم يسعي إلى تحقيق مصالحه وأهدافه علي حساب الآخرين، ومن هنا تؤدي الطبيعة البشرية إلى حاله من الفوضى والصراع لا يمكن أن تنتهي إلا بوجود قوة تضبط سلوك الناس وتجعلهم ينصاعون إلى أوامرها. وهذه القوة تتمثل في الدولة التي يجب أن يخضع لها الأفراد خضوعا مطلقا (زايد، ٢٠٠١: ٤٤-٤٥).

نتائج الدراسة

١-كشفت نتائج الدراسة أن استمرار الدعم السلعي هو الأفضل بنسبه (٦٢.٥%)، بينما (٢١.٥%) تؤيد رفع الدعم السلعي، و(١٦%) تؤيد رفع الدعم السلعي إلى حد ما، حيث أن غالبيه أفراد العينة بنسبه (٤٠.٥%) ترى أن الدعم النقدي لا يساهم في حصول

(١٢) مبحوث رقم ١٢
(١٣) مبحوث رقم ٢٥
(١٤) مبحوث رقم ٢٣

الموظف على احتياجاته الاساسية، يليها (٣٦%) ترى أن الدعم النقدي يساهم في حصول الموظف على احتياجاته الأساسية إلى حد ما، بينما نجد أن (٢٣.٥%) ترى أن الدعم النقدي يساهم في حصول الموظف علي احتياجاته الأساسية.

٢- وفيما يتعلق برغيف الخبز المدعم فترى غالبيه أفراد العينة بنسبة (٦٨%) أن سعر رغيف الخبز المدعم مناسب، و(٢٢.٥%) ترى أن سعر رغيف الخبز المدعم مرتفع، بينما نجد أن (٩.٥%) ترى أن سعر رغيف الخبز المدعم رخيص جدا، وقد يستعين البعض بشراء الخبز السياحي بنسبه (٥٢%) وذلك يرجع إلى عدم كفاية الخبز المدعم للأسرة الواحدة واستكمال الخبز من خلال شراء الخبز السياحي.

٣- أما عن خدمات التأمين الصحي فإن معظم أفراد العينة بنسبه (٤٩%) لا تستخدم خدمات التأمين الصحي، بينما (٣٤%) من أفراد العينة تستخدم خدمات التأمين الصحي، وفي الغالب تستخدمه في المقام الأول في حالات الضرورة القصوى مثل إجراء فحوصات طبية باهظه الثمن وبنسبتهم (٥٤%)، وقد تستخدمه باستمرار طوال السنه بنسبه (٤٦%)، وعندما يفكر أبناء هذه الطبقة في علاج أحد أفراد الأسرة فهم يفضلون الذهاب إلى الطبيب، وتأتي في المرتبة الثانية اللجوء إلى الصيدلية، ثم يأتي بعد ذلك الذهاب إلى المستشفى الحكومية، وأخيرا الذهاب إلى مستشفى خاصة.

٤- أما فيما يتعلق بالإجراءات التي يرغب المعلمون أن تتخذها الجهات المختصة من أجل تخفيف العبء المادي عليها فهي تتمثل في العمل على مكافحة جشع التجار، ويأتي في المرتبة الثانية توفير المواد الغذائية اللازمة بصورة مجانيه أو مخفضة، ويأتي في المرتبة الثالثة التخفيف من دفع أشياء مثل مصادر الطاقة والمصروفات الدراسية لأبناء العاملين بالجهات الحكومية، ثم الابقاء على الدعم السلعي للموظف بمتوسط، يليه تقديم الدعم المالي للموظفين، يليه قيام النقابات بعمل تخفيضات لبعض

الخدمات مثل الخدمات الطبية وغيرها، وأخيرًا زياده الانتاج وجذب الاستثمار.

المراجع

١. معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (١٩٧٥)، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة.

٢. أبعاد وتباينات الأجور٢٠١٠(٢٠١٢)، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مركز الابحاث والدراسات السكانية.

٣. أحمد، حمدي علي(١٩٩٥)، علم اجتماع التربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

٤. إسماعيل، علي سيد (٢٠١٩)، الآثار الايجابية والسلبية لإلغاء الدعم علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مجلة الدراسات العربية، جامعه المنيا.

٥. بيومي، تهاني صالح محمد(٢٠١٧)، العوامل المؤثره علي سلوك المستهلك لرغيف الخبز البلدي المدعم في مصر، المجله المصريه للاقتصاد الزراعي، المجلد ٢٧، العدد الاول.

٦. بن طاطه، عتيقه (٢٠٠٩)، تحسين نوعيه حياه العمل، كليه الاقتصاد، جامعه دمشق، سوريا.

٧. بدوي، أم الخير(٢٠١٨)، التغير الاجتماعي، رؤية نظرية: مجلة التغير الاجتماعي، جامعه محمد خيضر، بسكره، الجزائر، العدد ٥.

٨. تقرير عن التنمية في العالم(٢٠١٢), المساواة بين الجنسين والتنمية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، واشنطن.

٩. تقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠٢١(٢٠٢١)، التنمية حق للجميع مصر المسيرة والمسار، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

١٠. جيدنز، انتوني (٢٠٠٢)، ترجمه أحمد زايد وآخرون: مقدمه نقدية في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة.

١١. حجاج، الشيماء (٢٠٢٠)، أثر إصلاحات دعم الطاقة علي الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول، مجلة دراسات، المجلد ٢١، العدد ٤.

١٢. حسين، أحمد (٢٠١٠): أثر التحولات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة علي شخصيه الطبقة الوسطي, المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، القاهرة.

١٣. حلمي، أمنيه أمين(٢٠٠٦): كفاءه وعدالة سياسة الدعم في مصر، مجله مصر المعاصرة، مجلد ٩٧، عدد ٤٨٢.

١٤. خليل، مني عطيه خزام (٢٠١٠)، شبكه الامان الاجتماعي وتحسين نوعيه حياه الفقراء, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية .

١٥. خليل، نجلاء عاطف(٢٠٠٦)، في علم الاجتماع الطبي ثقافه الصحة والمرض، مكتبه الانجلو، القاهره.

١٦. زايد، أحمد (٢٠٠١): مقدمة في علم الاجتماع السياسي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

١٧. الزيات، السيد عبد الحليم (٢٠٠٣)، البناء الطبقي الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٨. زايد، أحمد (٢٠٠٨)، الشراكة داخل الاسرة: مع اشارة خاصة إلى الأسرة العربية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الثاني، كلية الآداب، جامعه القاهرة.

١٩. سالم، حنان محمد حسن(٢٠٠٩)، التحولات البنائية وعلاقتها بتراجع ثقافة التسامح دراسة تحليلية في المجتمع المصري، مؤتمر التفكير العلمي وقيم التقدم في الاسرة، جامعه عين شمس ، القاهرة.

٢٠. ساراتشي، رودولفو(٢٠٢٢) ، علم الاوبئة: مقدمه قصيره جدا، ترجمه: اسامه فاروق حسن، مؤسسه هنداوي للتعليم والثقافه، القاهره.

٢١. عثمان، سعاد (٢٠٠٢)، الطب الشعبي دراسة في اتجاهات التغير الاجتماعي في المجتمع المصري، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، الطبعة الاولي.

٢٢. عوض، شريف محمد (٢٠١٠)، المحددات الاجتماعية للادخار بين شرائح الطبقة الوسطي في حضر محافظة الجيزة تحليل سوسيو اقتصادي، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مجلد٧٠.

٢٣. عبد المطلب، صبري بديع (٢٠١٧)، نصف قرن من التحولات في مصر: ثورة ٢٥ يناير الآثار والتداعيات، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول، أكتوبر.

٢٤. عزام، حسن حسن علي(٢٠٢٢)، التجربة المصرية في إصلاح دعم الطاقة وأثرها علي الرفاهية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد ٢٣، العدد١.

٢٥. عبد المعطي، عبد الباسط (٢٠٠٢)، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر اتجاهات التغير والتفاعلات، ميريت للنشر والمعلومات، الطبعة الأولي، القاهرة.

٢٦. عوده، محمد (١٩٧٧). اسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، مصر.
٢٧. عبادة، مديحه أحمد, خالد كاظم أبو دوح(٢٠٠٨)، العنف ضد المرأة دراسة ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي, القاهرة.
٢٨. عامر، ولاء احمد محمود (٢٠٠٦), أساليب تحسين نوعيه الحياه للأرامل محدودي الدخل من منظور التخطيط الاجتماعي, دراسة مقدمه ضمن مقتضيات الحصول علي درجه الماجستير في الخدمة الاجتماعية, جامعه حلوان.
٢٩. عفيفي، محمد فتحي محمود (٢٠١٦)، اثر دعم البطاقات التموينية علي استهلاك الاسره المصريه، المجله المصريه للاقتصاد الزراعي ، المجلد ٢٦، العدد الثالث.
٣٠. قارح، سماح (٢٠١٠)، طبيعة تحولات الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠- ٢٠١٠)، دراسة ميدانية لمدينة باتنة نموذجا، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر.
٣١. الكردي، محمود واخرون (٢٠٠٦)، نوعيه الحياه في منطقه عشوائية دراسة ميدانيه لعشش الشرابيه، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهره.
٣٢. ليله، علي (٢٠١٥)، النظرية الاجتماعية وقضايا المجتمع آليات التماسك الاجتماعي، الكتاب الثالث، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
٣٣. ليله، علي (٢٠٠٤)، تأثير التحولات الاجتماعية والاقتصادية علي بناء الأسرة ووظائفها المتغيرات الفاعلة، مؤتمر واقع الأسرة في المجتمع تشخيص للمشكلات واستكشاف لسياسات المواجهة، كليه الآداب جامعه عين شمس.
٣٤. محارب، عبد العزيز قاسم (٢٠١٧)، الدعم صوره وأنواعه وآثاره، مجلة المال والتجارة، العدد٥٧٧.
٣٥. المعموري، عامر عمران (٢٠١٦)، التحول الاقتصادي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد الثالث، العدد العاشر، العراق، جامعه كربلاء.
٣٦. محمد، مصطفي عبد الباسط حسن، وعبد السلام علي نوير منصور(٢٠١٨)، سياسات الدعم الحكومي في مصر وأثرها علي الاستقرار السياسي والاجتماعي، مجله كليه التجارة للبحوث العلمية، العدد٦٤.
٣٧. محمود، محمد بدوي محمد (٢٠١١)، السياسات الاقتصادية وانعكاساتها علي الحراك الاجتماعي للطبقة الوسطي، رسالة دكتوراه، جامعه سوهاج.

٣٨. وهيبة، بن داودية(٢٠١٧)، سياسات دعم الطاقة في الدول العربية بين ضرورة الإصلاح وتحديات الواقع، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد ١٦.

٣٩. يوسف ، أمل محمد(٢٠١٦)، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاساتها علي المشاركة السياسية للمرأة الريفية، حوليات آداب عين شمس، المجلد٤٤.

40. El-Katiri, Laura, Bassam Fattouh(2012), Energy Subsidies in the Arab World, United Nations Development Programme Regional Bureau for Arab States, Arab Human Development Report , Research Paper Series.

41. Ekmekci, Perihan Elif and bema Arda, Enhancing John Rawls,s (2015),Theory of justice to Cover Health and Social Determinants of Health, Acta Bioethica, volume 21, Issue2, November.

42. Stearns, Peter N.(1979), The Middle Class: Toward a Precise Definition, Cambridge University Press, Vol. 21, No. 3 (Jul)